

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الأنبار – كلية الآداب قسم الجغرافية

الماضرة التاسعة تجارب عالمية في التنمية الاقليمية

المادة / جغرافية التخطيط والتنمية المرحلة / الرابعة / العام الدراسي 2020 - 2021 مدرس المادة / دكتور قيصر عبدالله احمد

3-5- تجارب عالمية في التنمية الاقليمية

ان مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية تعتبر مشكلة عالمية ـ وتعود اساساً الى تركز النشاطات الاقتصادية بشكل عام والنشاط الصناعي بشكل خاص في مناطق معينة مما ادى الى وجود مناطق متطورة واخرى اقل تطوراً ومن البلد الواحد وبالتالي حدوث تباين كبير في مستويات المعيشة والدخل بين تلك المناطق .

وعلى هذا الاساس او السبب بدء دور سياسات التنمية الاقليمية في اغلب دول العالم يزداد في توجيه الاستثمارات مكانياً لمعالجة المشكل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والسياسية التي نجمت من تباين الاقليمي في مستويات التنمية . في ما يلي استعراض لبعض التجارب في اطار التجربة العالمية للتنمية الاقليمية :-

3-1-1 التنمية الإقليمية في المملكة المتحدة (U.K)

ان الجهود المبكرة للتنمية الاقليمية في المملكة المتحدة تعود الى العشرينات من القرن الماضي، وكانت تهدف بشكل اساسي الى خلق نوع من الموازنة في مستويات التنمية بين الاقاليم المختلفة. حيث كانت المشاكل الاقليمية ايان تلك الفترة تتمثل بتركيز معظم النشاطات الاقتصادية والصناعات بشكل خاص في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد، بشكل الذي ادى الى توسع ونمو المدن بشكل كبير، وظهور الكثير من المشاكل في تلك المدن مثل الازدحام السكاني وكثافة النقل والازدحام المروري ومشاكل الاسكان والصغط على الخدمات العامة والمشاكل الاجتماعية وانحلال الاقتصاد الصناعي. فضلاً عن الاختلافات الإقليمية بين الشمال والجنوب في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي. حيث اتصفت المناطق الشمالية بوجود الصناعات القديمة والكساد الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل الفردي ونقص في خدمات الاسكان والخدمات التعليمية والصحية وانخفاض الجور العمال اضافه الى المشاكل الاجتماعية.

ان تلك المشاكل دفعة الحكومة الى التفكير بتوجيه جزء من مصدر ثرواتها بصورة مباشرة وغير مباشرة الى الاقاليم والمناطق المختلفة في الشمال لتحقيق اهداف قومية واقليمية ـ اقتصادية واجتماعية وذلك من خلال مجموعة من السياسات التنموية الإقليمية . وقد اختلفت تلك السياسات حسب المراحل الزمنية من حيث طبيعة الادوات والاجراءات المتاحة ونوع المشاكل التي عانة تهدف الى معالجتها . وفي ما يلى ايجاز لتلك السياسات:

سياسات تهجير ايدى العاملة

خلال فترة العشرينات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضي كان الهدف الاساسي لسياسة التنمية الاقليمية هو معالجة مشكلة ارتفاع معدلات البطالة في الاقاليم الشمالية (حيث الصناعات القديمة)وتباين تلك المعدلات بين الاقاليم المملكة المتحدة من ناحية اخرى ولتحقيق تلك الاهداف اعتمدت الحكومة (سياسة هجرة العمال) خارج المناطق التي تعاني من مشاكل البطالة والكساد الاقتصادي ولتنفيذ هذه السياسة ولضمان تحقيق اهدافها فقد اعتمدت على مجموعة من الادوات (ومن خلال تشريع قانون التحول الصناعي لسنة 1928) مثل انشاء مراكز لا عادة تدريب العمال على مهن جديديه اضافة الى تقديم منح ومساعدات مالية لتسهيل تنفيذ السياسة وقد اخذت هذه المنح اشكال عديدة ((منح لا عادة تدريب العاطلين والمسنين ، ومنح للمنشاة الصناعية لتغطية تكاليف مكائن ومعدات التدريب ، ومنح لتشجيع انتقال العمال مثل منح تحويل المنازل ومنح لمواجهة تكاليف السكن الجديد))

2- سياسة نقل الاستثمارات

في منتصف الثلاثينات ظهرت توجيهات اكثر فاعلية لمعالجة مشاكل البطالة وانخفاض مستوى الدخل في الاقاليم الشمالية ، والعمل على خلق نوع من الموازنة في مستويات التنمية بين اقاليم المملكة المتحدة ، وذلك من خلال التأكد على توزيع الاستثمارات بشكل متوازي بين الاقاليم . وقد تمخض عن تلك التوجهات سياسة اقليمية جديدة اكثر فاعلية خلال عام 1934تسمى (سياسة العمل الى العمال) او

سياسة نقل الاستثمارات وقد خلت هذه السياسة هي المعتمدة في جهود التنمية الاقليمية بالمملكة المتحدة منذ ذلك الوقت ولحد الان . وكان منطلق التطور في هذه السياسة او اساسة يرتكز على اسلوبين هما :-

أ ـ توجيه الاستثمارات الصناعية نحو الاقاليم الاقل تطوراً

ان استمرار معدلات البطالة مرتفعة في الاقاليم الشمالية وانخفاض معدلات التطور الاقتصادي من جراء الكساد الاقتصادي اضاف بعداً جديداً السياسة التنمية الاقليمية . اذ

المشاكل دفعت بالحكومة الى اعتماد اجراءات تقضي بأنشاء او نقل مجموعة من المشاريع الصناعية الى تلك الاقاليم في محاولة لتوليد عمل من اجل تقليل معدلات البطالة على المدى القريب ومحاولة لرفع معدلات النمو الاقتصادي في تلك الاقاليم على المدى البعيد ولتحقيق ذلك شرعت الحكومة قانون المناطق الخاصة عام 1934 والذي يعتبر اول اجراء تشريعي لتوزيع المشاريع الصناعية باتجاه متوازن وحسب هذه السياسة تم تحديد اربعة مناطق خاصة ((ذات مشكلة)) على اساس معيار البطالة ولتشجيع انتقال المشاريع الصناعية الى تلك المناطق الخاصة ولتوجيه الاستثمارات الصناعية الجديدة اليها اعتمدت السياسة على ادوات غير مباشرة تمثلت بالمساعدات المالية والقروض وكانت هذه الادوات غير فاعلة في تحفيز الاستثمارات للتوجه الى تلك المناطق وبما يمكن من الحد من مشكلة البطالة ذات المستويات المرتفعة ،وذلك لقلة الوفورات الاقتصادية للمشاريع الصناعية الخاصة بالمقارنة مع وفورات الاقاليم المتطورة .

ب ـ تحديد الموقع الصناعي في الاقاليم المتطورة

نتيجة لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الخاصة ، فضلا عن ان تركز المشاريع الصناعية والسكان في الجنوبي الشرقي له مساوئ عديدة كالكلف الاجتماعية خاصة المخاطر الصحية بسبب الزحام . اضافة الى ان تركز السكان في جزء الجنوب الشرقي يعد خللاً في الاعتبارات الاستراتيجية . وعلى اساس ذلك

اصبح التوجه العام لدى الحكومة هو اعادة تطو المناطق الحضرية المزدحمة من خلال تشجيع نشر الصناعات والسكان من هذه المناطق . وكذلك اعادة النشاط الاقتصادي والازدهار الاجتماعي في للمناطق الخاصة .

هذه التوجهات اصبحت تمثل اطار العام السياسة التنمية الاقليمية خلال فترة الاربعينات لذلك تم وضع سياسة تحديد الموقع الصناعي مضمونها والياتها تحفز انشاء وانتقال المشاريع الصناعية الى المناطق التي تعاني من الركود الاقتصادي مقابل وضع قيود امام التوسع الصناعي في المنطق التي تعانى من مشاكل التركز الصناعي وقد اعتمدت السياسة في تحقيق اهدافها على مجموعة ادوات مباشرة وغير مباشرة الادوات غير مباشرة تمثلت بالمحفزات التشجيعية الممنوحة للمستثمرين من اجل دفعهم للاستثمار في الاقاليم الاقل تطوراً مثل المنح والقروض والاعفاءات الضريبية ، يضاف الى ذلك تم انشاء المصانع لقروض البيع والتأجير البيع للمستثمرين في تلك المنطقة . اما الادوات المباشرة فقد تمثلت بالسيطرة على الموقع الصناعي من خلال اجازات تأسيس المصانع من حيث تم منح اجازات التأسيس للمصانع التي تقام في المناطق الاقل تطورا بحرية تامة مقابل تقييدها في المناطق التي تعانى من مشكال التركز الصناعي واستمر العمل بسياسة نقل الاستثمارات بعد الحرب العالمية الثانية وبأساليب واجراءات اكثر فاعلية خلال الستينات والسبعينات حيث تم توسيع نطاق المناطق الخاصة المشمولة بالتنمية وبالاعتماد على معايير جديدة مثل الايدى العاملة الحالية والمتوقعة ومستوى النشاط الاقتصادي ونمو السكان والدخل الفردي بالإضافة الى معيار البطالة وعلى ضوء ذلك تم تصنيف مناطق التنمية الى (مناطق تنمية خاصة) و (مناطق تنمية) و (مناطق وسطى) وقد منح المحفزات بمستويات مختلفة حسب مستوى النشاط الاقتصادي في كل منطقة وطبيعة المشاكل التي تعانيها وقد اخذت المحفزات المقدمة الى تلك المناطق الاشكال الاتبة: 1- مساعدة المستثمر الخاص - تمثلت بالمكافئات التي تمنح للمشاريع التي تستخدم كثافة عالية من الايدي العاملة . اضافة الى تخفيض معدل الفائدة على قروض

2- النفقات و الاستثمار إت الحكومية - تمثلت بأشاء خدمات البني التحتية و الاجتماعية

3- الدوائر الحكومية - حيث قامت الحكومة بنشر عدد من الدوائر في تلك المناطق من اجل فرص عمل اضافية وزيارة الانشطة الاقتصادية في تلك المناطق باتجاه تنميتها وتطويرها .

4- الصناعات الحكومية - حيث نشرت الحكومة عدد كثير من مشاريعها الصناعية الكبيرة في المناطق المشمولة بالتنمية من اجل توفير فرص عمل والقضاء على البطالة ولتكون حافز لاستقطاب مشاريع صناعية اضافية تابعة للقطاع الخاص .

وقد حققت سياسة التنمية الاقليمية في المملكة المتحدة نتائج ايجابية باتجاه اهدافها وخصوصاً خلال فترة الستينات والسبعينات ومن بين تلك النتائج:

أـ انخفاض معدلات البطالة في المناطق الخاصة المشمولة بالتنمية مع تقليل حدة التفاوت في المعدلات

ب ـ انتقال الصناعات بصورة كبير الى المناطق المشمولة بالتنمية مع ظهور حركة كبيرة بتأسيس المشاريع الصناعية الجديدة في تلك المناطق .

ج ـ تقليل معدلات الهجرة الخارجة من المناطق المشمولة بالتنمية بفعل برامج توزيع ونشر المشاريع الصناعية

د ـ حدوث تقارب نسبي في مستويات الدخل الاقليمي بين اقاليم المملكة .